

الفصل الخامس

الثورة العراقية

— ١ —

نشأة الرأي العام في مصر . بدء الثورة العراقية . المظاهرات العراقية الأولى .
المظاهرات العراقية الثانية . استغلال الثورة . نظارة شريف باشا . الوفد الشاهاني
غرور عرابي . موقف الدول والمذكرة الثنائية . مجلس النواب . نظارة محمود
سامي باشا البارودي . المؤامرة الجركسية . المظاهرات البحرية ومطالب الدولتين
والخطر على حياة توفيق .

حوادث الثورة العراقية معروفة مطروقة ، وإن بين الذين كتبوا عنها معاصرين
لها أو غير معاصرين ، من لم يجعلوا الحقيقة التاريخية وحدها نصب أعينهم ، فتناولوها
بتحيز ظاهر لهذا الجانب أو ذاك . بيد أننا في تناول هذه الحوادث لا نقصد أن نزويها
متصلة متتابعة ، فلسنا في موقف المؤرخ ، الذي يستوعب الحوادث ويلم باطراف البحث
كلها . ولكننا ونحن نسطر هذه المذكرات ، نرى أن نسجل من الحوادث ما شاهدناه
أو عرفناه عن ثقة

نشأة الرأي العام في مصر . كان المصريون — إلا أقلية ضئيلة — إلى أواخر
عهد اسماعيل لا يعنون بسياسة البلاد ، ولا يكثر ثون لتصرفات الحكومة ، ولم يكن مجلس
النواب الذي ألفه اسماعيل منتجاً ، بل كان مظهرآ من مظاهر التقليد للانظمة الغربية ؛ يدل
على ذلك حادثة توزيع مقاعده التي ذكرناها . فيما مضى
ولكن الحركة الأولى التي بثها أنصار اسماعيل باشا بين ضباط الجيش ، والمظاهرات
التي قاموا بها للبطالة بحقوقهم ؛ وكانت غايتها الحقيقية أن يتوسل أولو الأمر إلى التخلص
من النظارة المختلطة . ثم الحركة التالية التي نظمت بايعاز من اسماعيل لضمان الديون
وحاصدار اللائحة الوطنية ، بواسطة السيد علي البكري وشاهين باشا — وما كانت إلا للتخلص

من المراقبة الشديدة من الدول على مالية مصر كما عرفها القارىء . —
هاتان الحركتان وما اتصل بهما من العوامل والظروف ، قد أثارت في نفوس الذين
كانوا يجهلون سرهما من ضباط وغيرهم رغبة الاهتمام بشئون البلاد السياسية ، واستطلاع
أحوال الحكومة خصوصاً والخديو الجديد مشهور بوطنيته ، ووداعته ، ومحبه لبلاده .
وكان رأى العام المصرى قد بدأ يتكون في فئة قليلة من المفكرين في ذلك العهد ،
ونذكر من العوامل التي كوته اثنين كان لهما أكبر الأثر في نشأته ويقظته : —



جمال الدين الأفغاني

جمال الدين الأفغاني

أما العامل الأول : فهو السيد جمال الدين الأفغاني الذي حضر لمصر في أواخر
عهد اسماعيل وأقام في منزل بحجة كوم الشيخ سلامة بالقاهرة . وكان قد تقابل مع
رياض باشا في الاستانة وتعرف به فرغبه في السفر الى مصر . ولما حضر قررت له

الحكومة مرتباً على أن يلقى بضعة دروس في الازهر، ولكن حدث بينه وبين الشيوخ سوء تفاهم أدى إلى انقطاعه في مسكنه مع بقاء راتبه له وقد اتصل به كثير من الباشوات مثل رياض باشا واحمد خيرى باشا ومصطفى باشا وهى ؛ ومن المفكرين يومئذ، كالشيخ محمد عبده وسعد زغلول و ابراهيم الهلباوى و ابراهيم اللقانى وسليم النقاش وأديب اسحاق وغيرهم . فجعل يبت فيه مبادئ الوطنية بجرأة وصراحة . وقد أنشأ محفلاً ماسونياً ضم اليه تلاميذه وبلغ عدد المشتركين فيه نحو ثلثمائة وكان بين المنتمين إليه ولى العهد توفيق باشا الذى كان السيد يرى فيه صفات طيبة ، أهمها ميله للبساطة ووجه لرعيته . وقد زرته بمنزله عدة مرات وسمعتة يدعو الى هذه المبادئ بقوة وحرارة .

وكان العامة فى ذاك العهد يعتقدون أن الحاكم هو السيد المطاع . فأراد جمال الدين يخطبه الملتبة وبياناته المتطرفة تغيير هذه العقلية

وقيل خلع اسماعيل خطب فى الاسكندرية خطبة جاء فيها :

« أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت منها ما تسد به الرمح وتقوم بأود العيال . فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أعنابك ،

بهذه الجرأة المدهشة كان الرجل يخطب ويتحدث ، ولم يكن للناس عهد بمثل هذا فكانوا يسحرون بمنطقه ، ويدهشون له

وكان سامعوه يذهبون بعد سماعه إلى مجالسهم الخاصة ، فيتحدثون بما سمعوا جلسائهم وأقربائهم ، مما جعل النفوس تنبته قليلاً قليلاً ، وتلفت الى علاقة الحاكم بالمحكوم . وواجب كل واحد منهما نحو الآخر ؛ وتتنى عن الأذهان عقيدة الحق الإلهى فى الحكم . وتبحث عن تصرفات رجال الحكومة وتنقدها

وقد علم القارىء أن جمال الدين ومريديه سعوا عند شريف باشا ، وقنصل فرنسا لعزل اسماعيل وتولية توفيق (كما مر ذكره)

ولما تولى توفيق قرب اليه السيد جمال الدين الأفغانى أول الأمر ؛ وأخذ يحادثه فى شتى الأمور ، حتى لقد كان يقول له : « إنك أنت موضع أمل فى مصر أيها السيد ،

وقد أشار على الخديو بآراء جريئة فى الإصلاح ؛ ومن بينها تغيير رجال السراى . ولكن توفيق كان ، قد احتفظ بحاشية اسماعيل جميعها تقريباً ، وكان أغلبهم من سلالة

غير مصرية ؛ ولم يغير منها إلا بارو باشار رئيس القلم الأفرنجي بالمعية ، الذي استقال عند خلع اسماعيل ، فاختبر جودار بك المحرر الأفرنكي في نظارة الخارجية خلفاً له ، وعين دومارتينو بك سكرتيراً خصوصياً ، وكان من قبل في خدمة توفيق بهذه الصفة ؛ وسمعت هذه الحاشية بآراء السيد جمال الدين ، فلم يرق في نظرها شيء منها ؛ ولا سيما أنها قد أحست فيها الخطر على نفسها وعلى الخديو ، فحذرتة مغبة هذه الآراء الجريئة ونصحت له بالسير في هدوء وبخطوات وثيدة ، وكان مسيو دومارتينو ، قنصل جنرال إيطاليا ، ممن يثق بهم توفيق وهو قريب للسكرتير الخصوصي ، فوافق على آراء الحاشية ، وحبذها لدى الخديو .

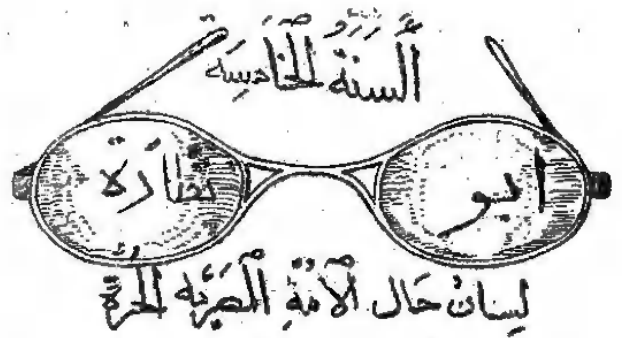
ومن ناحية أخرى فقد كان قنصلاً فرنسا وإنجلترا - ولا سيما الأخير منهما - يخشيان تدخل السيد جمال الدين وآراءه ، خيفة أن يكون في ذلك ما يمس نفوذهما ، ويعرض أموال الأجانب للضياع . فأخذت هذه الجهات الثلاث - الحاشية وقنصل إيطاليا الجنرال وقنصل فرنسا وإنجلترا ، تعمل عملها في نفس الخديو توفيق ، وتوغر صدره على صديقه واستعانت على بغيتها بأن صورت له ما فعله السيد جمال الدين في العجم من الثورة وكانت نتيجة الفتك بالشاة ؛ وأنه لا يبعد أن يصنع معه ما صنع هناك ، إذا لم يسايره في آرائه ، خصوصاً وأنه يظن أنه صاحب الفضل في توليته ، بذهابه إلى ممثلي الدول طالباً خلع والده اسماعيل وتعيينه خلفاً لأبيه .

وهذه الناحية عملت في نفس توفيق أشد مما عملت الدسائس الأخرى ، لأنها لمست موضع الخوف على العرش ، فوافق على نفيه ، بعد ما كان بينهما من صداقة ووداد . وهذه المعلومات أخذتها عن صديقي في قلم تركي المعية محمود شكرى بك نقلاً عن طلعت باشا ودومارتينو باشا الذي كان على اتصال بممثلي الدول الأجنبية وهذا هو السر في نقى جمال الدين .

جريدة أبو نضارة زرقا

والعامل الثاني - جهود كاتب يهودى فرنسى التبعية ، يدعى يعقوب رافائيل ، ولكنه كان يطلق على نفسه اسم «جون سانوا» وكان صحفياً قديراً ، واتصل بجمال الدين . وقررا اخراج صحيفة هزلية باللغة العامية وبينما كان يفكر في انتخاب اسم لهذه الجريدة اتفق له أنه كان يبحث عن حمار يركبه إلى منزله ، فاجتمع حوله المكارية ، كل يريد تقديم حماره له ، مما ضايقه ، فأراد التخلص منهم ، وإذا بصوت يناديه « يا أبو نضارة

زرقا ، فاستحسن أن يكون هذا اللقب اسما لصحيفته ، و أبو نضارة زرقا ، وكان يضمها محاورات عامة في انتقاد الأحوال العامة والتدبير بالحكومة في قالب فكه مؤثر . ويسمى الخديو اسماعيل ، شيخ الحارة ، وكانت مقالاته شائعة مثيرة تدفع الناس إلى قراءة جريدته واقتنائها بكل الوسائل ولما نفاه اسماعيل من مصر مكث في باريس يطبع جريدته ويرسلها خفية في مظاريف ، حتى عرف أمرها فضبطت وصودرت فاحتال لادخالها بغير اسمها فسمها ، أبو صفارة ، ولكنها ضبطت وصودرت أيضا ومنع تداولها .



جريدة أبو نضارة وبجانها صورة البوليس الذي يخرج من طيات عمامة الفلاح جريدة أبو نضاره زرقا . وقد امتازت هذه الفترة بتعطيل كثير من الصحف وتضييق الخناق على الصحفيين ومن الصحف التي عطلت يومئذ . الريفورم والفارد والكسندري والمساجير وایجبسيانو ومن التي منع دخولها ، الشرق ، وكان ذلك في نظارة شريف باشا في عهد اسماعيل بربر الثورة العرابية . لم تكن الحركة العرابية حركة وطنية عامة في بدء نشأتها . ولم يكن لها برنامج معين ؛ ولكنها نشأت بادیء بدء ، عن سخط افراد قلائل من كبار ضباط الجيش المصري ، المتخرجين من تحت السلاح الفوا انفسهم محرومين من حق الترقى الى رئاسة الآلايات خلافا للجرا كسة والاتراك فهذا الظرف هو الذي جعل عرابي ورفاقه يشعرون بالحيف الواقع عليهم ، وعلى امثالهم ، من جراء التمييز بين المصريين والجرأ كسة والاتراك ولم يكن عرابي ورفاقه ليستطيعوا التفكير في حالهم مدة حكم اسماعيل ، لصرامته وشدة بطشه تشهد به حادثة اسماعيل باشا المفتش . ولكنهم بدأوا يفكرون في ذلك في عهد توفيق ، لما كانوا يغلبون عنه من روح المسالمة ، والبعد عن الشدة ، وجهه للبصريين ، بدليل ترقيته ثلاثة منهم إلى قيادة الآلايات في الشهر الأول من توليته (وهم احمد بك عرابي وعلي بك فهمي وعبد العال بك حلي ، المعروف بأبي حشيش ، وقد رأى هؤلاء الثلاثة أن عثمان رفقي باشا الجزكسي ناظر الجهادية ، يتحيز للضباط الجرا كسة والاتراك

أذ كان يخصهم دونهم بالعناية والترقية؛ وزاد على ذلك أن سن قوانين تجعل الترقى إلى
رياسة الآلايات للتخرجين في المدارس الحرية فقط ، وكان القليل من المصريين من
تعلم فيها ، ومعظمهم كان من تحت السلاح ؛ وقد أخذ فعلا في تنفيذها
وفي ليلة ١٥ يناير سنة ١٨٨١ كان عرابي بمنزل نجم الدين باشا في حفلة لمناسبة
عودته من الحج ، فسمع من اسماعيل كامل باشا سرياور الخديوى بخبر هذه القوانين ، وبنقل



عبد العال حلي امير الآلاى السودانى الى ديوان الجهادية بصفة معاون ، وفصل احمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى . وفى نفس الوقت ، جاءه ضابط ، وأخبره بأن الضباط الوطنيين مجتمعون فى منزله للتشاور فى أمر هام ؛ فذهب إليهم ، وهناك تناقشوا فى القوانين الجديدة ، والخطر المحدق بهم من جراء تنفيذها الذى بدى فيه ، ثم فكروا فى طريقة للخلاص من هذه الحالة ، وقر رأيه على أن يطالب رؤساء الآلايات الثلاثة بعزل ناظر الجهادية وبالمداخلة عن حقوق الضباط الذين تخرجوا من تحت السلاح ، وأقسموا جميعاً على انفاذ ما يأمرهم به عرابى

وفى الحال كتب عرابى عريضة بالشكوى من عثمان رفقى باشا بلهجة شديدة تدل على روح التمرد ، وطلب عزله ، وتحقيق ما يشكو منه الضباط على يد مجلس عسكرى ؛ فوافق المجتمعون ووقع عليها الثلاثة الزعماء . ويعتبر هذا العمل بدء الحركة العرابية ولما قدمت هذه العريضة لرياض باشا فى اليوم التالى ؛ نصح لهم بسحبها واعداء بالنظر فى الشكوى فلم يذعنوا لنصحه ، وقد توجه رياض باشا لعابدين وتحادث مع الخديو فى طلب الضباط وأخبره بزيارة معتمد انجلترا له واهتمامه بالمسألة فطلبه قائلاً بأن هذه الحركة ليس فيها من خطر ، وقر رأيهما على تأجيل النظر فى هذه الشكوى وكانت الاخبار فى هذه الاثناء ترد للضباط بأن الخديو يعطف على مطالبهم ، ولكن رياض باشا هو الذى يعارض فيها

وبعد أسبوع حصلت مقابلة ثانية بين رئيس النظار وبينهم قال لهم فى أثناءها : « ان ما أودعتموه فى عريضتكم من طلب عزل الناظر ، يعد خروجاً عن حدود القانون ، وهذا عمل خطر ، يتخذة الأجانب وسيلة لزيادة تدخلهم فى الحكومة » (١)

فكان هذا القول من جانبه مؤكداً لما بلغ الضباط عنه ، خصوصاً وأنه لم يتعود على مطالبات من المصريين بهذه الجرأة وهو المشهور عنه بالحكم المستبد .

فأخذ يفكر مع الخديو والنظار فى عقاب هؤلاء الضباط الذين اجترعوا هذه الجرأة وتقرر عقد مجلس النظار للنظر فى هذه المسألة

المظاهرة العرابية الأولى . وقد انعقد مجلس النظار تحت رئاسة الخديو فانقسم على رأى بين داع الى اللين ، وداع الى الشدة . وكان على رأس الداعين الى الشدة

(١) يشير بذلك الى تدخل معتمد انجلترا واهتمامه بالمسألة

عثمان باشا رفقى ناظر الجهادية وأخذ الأمر على مسؤوليته ، ودبر حيلة للقبض على عرابى وزميليه . فاستدعاهم يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ الى ثكنة قصر النيل بحجة البحث فى تنظيم حفلة زفاف إحدى الأميرات ، جملة هانم ، وهناك قبض عليهم وجردوا من سيوفهم . ولكن البكباشى محمد بك عبيد من ضباط آلاى الحرس ، وكان قد استبطنهم ، بادر بناء على ما كان قد أفهمه على بك فهمى رئيس الآلاى ، الى نجاتهم على رأس قوة من هذا الآلاى ، فأطلق سراحهم فى الحال ، فساروا على أثر ذلك مع الجند الى قشلاق عابدين ، واجتمعوا بالضباط وقال لهم عرابى : نحن لا نريد إلا الانصاف والعدل . وعلمنا أنه زار سرأ فى هذه الليلة البارون دورنج قنصل عام فرنسا الذى كان متصلا به بواسطة محمود سامى باشا يخبره بما وقع ويرجوه وقناصل الدول المتحابة التوسط لاصلاح الأمر

وفى اليوم التالى اجتمع مجلس النظار فقال محمود سامى باشا : انى أعتقد طاعة الجيش الذى نادى بحياة أفتدينا عند رجوع عرابى وزميليه الى قشلاق عابدين ولو نفذنا طلبه لانحسم النزاع . فأرسل الخديو خبرى باشا ومحمود باشا سامى لمعرفة مطالب الضباط . فأجاب هؤلاء إنهم يطلبون النظر فى شكواهم وعزل ناظر الجهادية ، فأخذ سموه يتبادل رأى مع قنصل فرنسا وانجلترا والنظار ، فقرر عزل عثمان رفقى باشا تداركا للخطر وعدم وجود قوة لصد الزعماء وتعيين محمود سامى باشا البارودى خلفاً له ، بناء على اقتراح رياض باشا

وانتهت هذه الحادثة .
ولكنى كنت أسمع من
أخوانى بالمعية همساً بالانتقاد
على رياض باشا لأنه لم
يتلاف الأمر بحكمة ، بل ظل
على غطرسته المعروفة حتى
وقع ما وقع مع أن هذه
الغطرسة طالما كانت سيئاً
فى استياء الكثيرين حتى
الخديو نفسه .



عثمان رفقى باشا

في ٢ أبريل عندما انتهت الأزمة لمحت الكدر على وجه رئيسي جودار باشا رئيس القلم الا فرنجي فتجرات ، لما كان له من الميل نحوي ، على سؤاله عن السبب فقال : « إن معتمد حكومتى قد أساء بكل أسف في سياسته ليس فقط لفرنسا بل لمصر أيضا ، لاتصاله بعرايى وزميلييه ومحمود سامى باشا البارودى ، ويظهر أنه كان يعمل معهم لغرض تقوية نفوذ فرنسا في مصر بواسطتهم ضد نفوذ انجلترا الذى يعمل له الخديو ورياض ، وكان ذلك واضحا في المناقشات التى حصلت في اجتماع أمس ، فان دورنج كان يجتهد في احراج مركز الخديو ورياض حتى يصل إلى إسقاط النظارة ومن جهة أخرى فان علاقات المراقب الفرنسى دوبلنير مع البارون لم تكن حسنة لأنه كان يرى في نفسه قدرة لم تكن في شخص القنصل فلم يجد دورنج أمامه ، للوصول إلى غايته ، إلا الانحياز إلى الضباط المعضدين بقوة الجيش

وقد دهشنا جميعا عندما علمنا أن البارون دورنج صرح في حضرة الخديو أمس بأنه كان على علم بقرار القبض على الضباط قبل حصوله . وفي اعتقادنا أن الجرأة التى استعملوها في عريضة الشكوى ضد عثمان رفقى باشا لم تكن خافية عنه بل كان هو المشجع لهم ومن الغريب أن الحكومة كانت تجهل اتصالهم بالمعتمد الفرنسى وبتدابيرهم ، وكانت النتيجة أن ضعفت ثقة توفيق بفرنسا وسييت خلق متاعب لمصر وزيادة نفوذ معتمد انجلترا

وقد أطلعنى جودار باشا فيما بعد على خطاب أرسله توفيق لرئيس الجمهورية الفرنسية في ١٤ فبراير يشكو فيه من خطة البارون دورنج . وما بقى في ذا كرتى من هذا الخطاب أن البارون اعترف لسموه ، بعد مضى خمسة أيام من انتهاء حادثة قيام الضباط وحصول الهدوء ، أنه قابلهم وسمع شكائهم وحذ إسقاط نظارة رياض باشا . واعتبر الخديو هذه المقابلات تغذية للحركة بعد خمودها ، وقد قابل الخديو بعد ذلك وأخبره بما دار بينه وبينهم ولكنه أبى أن يذكر أسماءهم لأنه أعطاهم كلمة شرف بعدم اباحة هذا السر . ومن هذا الوقت راجت الاشاعة بأن دورنج مشجع لحركتهم وما جاء في هذا الخطاب أيضا عرضه على البرنس عثمان فاضل رأسه النظارة إذا أقبل رياض باشا ، وكل ذلك يعد تدخلا في شئون الحكومة

لم يكتب توفيق بهذا الخطاب بل أوفد جودار باشا لنظارة الخارجية بباريس لكي يقدم لرجالها تفصيلات عن علاقة ممثلها المسيو دورنج في مصر بالتأثيرين وليتين

رأى النظارة في سياستها مع زعماء الثورة العراقية ، فسافر وتباحث مع كبار موظفيها المسؤولين طويلا ثم أرسل للخدوي تقريراً لم أتمكن من معرفة فحواه ، غير أن رئيسي بعث إلى بخطاب خاص جاء فيه أنه دهش عندما سمع من هؤلاء الموظفين عن أسباب مساعدة مسيو دورنج للعراقيين لأنهم يعتقدون أن عرابي وزملاءه يسعون في تحرير مصر وإيجاد حكومة أساسها الحرية والمساواة والاخاء ، الأمر الذي يرحبون به ولم يخف مسيو جبريل شارب ، المحرر بجريدة «الدياء» ذي العلاقة بنظارة الخارجية ، عن جودار باشا اتصال مسيو دورنج بزعماء الحركة قبل وبعد قيامهم ضد الحكومة فكان يستقبلهم أحسن استقبال ويستشيرونه فيما يجب أن يكون عليه نظام الحكومة المصرية في المستقبل ، ولم يرض عنهم بأرائه لأنه كان يعتبرهم من الوطنيين الحقيقيين وكنا هنا في فرنسا نعتقد ذلك

وقد كان أسف جودار قد وصل إلى درجة عظيمة من سوء سياسة حكومته حتى أنه استقال من وظيفته بالمعية

وبناء على هذا الخطاب استدعت الحكومة الفرنسية البارون دورنج فترك مصر في أول مارس

وقد علمنا في السراي أنه لما جاء الخبر بعزل دورنج من منصبه توجه معتمد إنجلترا لزيارة رياض وتعاثا

ومن هذا الوقت زاد نفوذ معتمد إنجلترا عند الحكومة ولدى الجناب الخديو أما نحن رجال الحاشية فكنا نجد تقصيرا من رياض باشا مع اعترافنا بوطنيته في مسألة قيام الضباط لعدم إعطاء هذه الحادثة المهمة العناية الكافية واعتبارها غير خطيرة . وهذا يعد غرورا ، وكان الواجب عليه تقديم استقالته . ولكن كنا نعلم أنه معضد من مالت الذي كان مع ذلك يعده رجعا

وفي هذا الوقت كان يشاع بين المصريين أن رياض هو صنعة الانجليز

ثم أخذ الخديو يفكر في خير طريق لمعالجة الحالة حتى لا يتكرر ما حدث ، فأشار عليه بعض كبار بطائته أن يجمع الضباط ، ويطمئنهم ، وينصح لهم بالهدوء والسكينة ، ويقتنعهم بأنه يريد لهم الخير والتقدم . فعلا استدعى الضباط إلى عابدين في يوم ٢٢ فبراير ، ورأيت جموعهم تفد إلى السراي ، فاستقبلهم الخديو وألقى عليهم خطبة أكد فيها عطفه على مطالبهم ، واهتمامه بأمرهم ، ونصحهم بالتزام السكينة فانصرفوا متظاهرين بالاعتناع والخضوع .

ثم بعد ذلك قصدوا ناظر الجهادية محمود باشا البارودي ، وألحوا عليه في وجوب

اصدار قوانين جديدة في صالح رجال الجيش ، من جند ، وضباط ، ولضمان ترفيتهم بدون تفريق بين الذين تخرجوا من تحت السلاح ، أو من المدارس الحربية ، فنزل عند رغبتهم ، وبعد البحث في مطالبهم أعد مشروع قانون بزيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر ، ومشروعاً آخر بتشكيل قوميون للبحث في النظامات والقوانين العسكرية

وفي يوم ٢٠ ابريل عرض رياض باشا المشروعين على الخديو فصدر بهما دكريتو في اليوم نفسه ، وعند ذلك أقام محمود باشا سامي مادية في قصر النيل احتفالاً بقبول الجناح الخديو للاصلاحات التي عرضت عليه وعلنا أنه خطب فيهم قائلاً : « إنه من بدء تولية سمو الخديو حصل تغيير مهم » إذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ، والنقم بالنعم ، وتقدمت طريق البلاد في نجاحها تقدماً سريعاً »

وبعده قام رياض باشا وجههم على طاعة ولي الأمر الذي هو سبب نعمة البلاد ، حيث أخذوا ما لهم ويجب أن يؤدوا ما عليهم ويتنفذ هذه الطلبات استعداداً للعرايين ، وقويت شوكتهم ، بين رجال الجيش جميعاً .

وقد يتساءل القارىء - وله الحق - هل أزلت هذه الحفلة ما علق بنفوس الجانبين من أثر حادثة قصر النيل

والجواب : لا ، فقد بقي كل فريق محتاطاً من جهته !

فقد أخذ يوسف باشا كمال ناظر الدائرة الخاصة يعمل سراً لاثارة الفتن بين الأفراد وصغار الضباط ضد الزعماء ، وخصوصاً في الآلاى السودانى البعيد عن العاصمة ، فاستدعى باشجاويشا جركسياً من هذا الآلاى إلى منزله في هذا الشهر نفسه ، واستخدمه لهذا الغرض فلم ينجح وصارت محاكمته

وحدث كذلك أن الباشا المذكور استخدم فرج بك الزينى ، أحد الضباط المستودعين القاطن بالقرب من الآلاى المذكور ، في تحريض الضف ضباط الذين يترددون عليه على التمرد والعصيان ، فقتل اليك المذكور واكتشفت المؤامرة وحوكم القاتمون بها وعند مطالبة عراقى (بعدئذ) بتشكيل مجلس نواب وزيادة الجيش والتصديق على القانون الجديد ، طلب اليوزباشى سليم افندى صائب المتزوج بجارية من السراى ومعه ثمانية عشر ضابطاً نقلهم من آلايهم لعدم موافقتهم على هذه الطلبات . ولما ثبت صدور هذه الدسائس من يوسف كمال باشا في التحقيق أمر الخديو بعزله ؛ ولكن ذلك لم يذهب من نفوس العرايين أن للخديو يدأ في المسألة ؛ وزاد في خوفهم على أنفسهم .

فكانت هذه الحوادث دليلاً على أن الخديو لم يكن منفذاً لوعده الذي وعد به الضباط عند اجتماعهم في السراى ، من اهتمامه بأمرهم ، وعطفه عليهم ومن جهة أخرى فإن هؤلاء الضباط لم يطمثوا إلى هذا الوعد ؛ وخشوا الفتك بهم فكانوا في حذر من التدابير التي تدبر ضدهم . فالطرفان لم يكونا مطمئنين على حياتهما . وقد أسفنا نحن رجال المعية من وقوع هذه الحوادث بسبب الادعاء بالاخلاص للخديو ، والقصد من ذلك زيادة التقرب منه وإضعاف نفوذ العرايين والباشاوات من الجراكسة

المظاهرة العرايية الثانية . أراد العرايون حماية أنفسهم بضم سلطة أخرى إليهم ، هي سلطة الرأى العام ، حتى يكون الأهالى معهم وكانت أخبار بوليس السراى من جهة ، والأخبار التي يحملها اخضاء الخديو إليه من جهة أخرى ، تفيد أن نجاح المظاهرة العرايية الأولى وتنفيذ الاقتراحات الأخيرة ، وتأيد ناظر الجهادية لها ، قد شجع عرابى ورفاقه الضباط على المضى في طريقهم ؛ وعدم الاكتفاء بحصر حركتهم في دائرة مطالبهم ؛ والعمل على تحويلها إلى حركة وطنية عامة ، يوازرها أقصى عدد مستطاع من المصريين عسكريين وغير عسكريين ؛ وأن الاجتماعات التي تعقد في منزل احمد عرابى . لم تعد قاصرة على الضباط ، بل غدت تضم الزوار من كل فج وطبقة ، من العلماء والأعيان والتجار وغيرهم . وقد كان منزل عرابى في طريق إلى الديوان ، وكنت كلما مررت به أرى الجوع داخلة إليه وخارجة منه . وكان ظاهراً أن الحركة تتسع يوماً بعد يوم .

وقد حدث أن الضباط التي اقتدى يوسف الذى عاهد عرابى ، نكث بعهده وأظهر ولائه سرّاً للخديو فكان يخبر خيرى باشا بما يدبره العرايون .

وفى يوم ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ ، وكنا في سراى رأس التين ، شاهدنا جماعة من الجند ومعهم زميل لهم قتل ، قالوا إن عربة لأحد الأجانب داسته ؛ وطلبوا عرض الأمر على الخديو . فغضب سموه لهذه الجرأة . وأمرهم بالانصراف فانصرفوا ، وتشكل مجلس حربى بناء على أمر سموه ، للنظر في هذه الحادثة ، فقرر عقوبات صارمة على هؤلاء الجند . وكانوا من آلاى عبد العال ، الذى استكبر العقوبة ، وقدم تقريراً لمظاهرة الجهادية يلفت فيه النظر إلى هذه الشدة ، فكبر الأمر على الخديو فاستدعى النظار بالتلغراف من القاهرة . وعقد مجلسهم تحت رياسته للنظر في هذه الجرأة والقوضى في الجيش وعدم ارتياحه للحالة الحاضرة . وأراد رياض أن يطمثه ويطلب منه الصبر ، غير أن سموه أصر على عزل محمود باشا ساعى لاعتقاده بأنه هو السبب الأكبر في



داود باشا يكن

تشجيع الضباط ، ونقل قرارات النظارة
إليهم ؛ فلما أحس ناظر الجهادية بذلك قدم
استقالته فقبلت في الحال .

وعين مكانه داود باشا يكن في ١٤
أغسطس فأصدر أمراً بسفر الآلاى الثالث
اليادة الى الاسكندرية فاستاء الزعماء من ذلك
ولم ينفذ الأمر . وكذلك عزل الدرمللي
باشا من الضبطية وعين بدله عبد القادر
باشا حلي ، وكلاهما معروف بشدة بطشه
وقوته ، فعمدا في الحال الى منع اجتماعات
العرايين ، وبث الجواسيس عليهم .
فاضطربوا ؛ وتوجسوا شراً ، وجعلوا
يفكرون في اتخاذ تدابير

سريعة لوقاية أنفسهم

وجاءت الاخبار للسراى
بانهم يوزعون المنشورات
السرية في طول البلاد
وعرضها وانهم يرسلون مع
تلك النشرات ، توكيلات
يوقع عليها الأهالى بأن
عراي نائب عنهم في مطالبهم
الوطنية ، وبلغ عدد الموقعين
على هذه العرائض ١٦٠٠
تقريباً

وعلمنا في ذاك الحين
أيضاً أن زعماء تلك الحركة،
قرروا القيام بمظاهرة بعبادين
وأفهموا صغار الجند



عبد القادر حلي باشا

والضباط أن المقصود بها استعراض عام للجيش أمام الخديو

وقيل هذه المظاهرة أرسل عراي إلى معتمدى الدول يخبرهم أن الجيش سيقوم بمظاهرة في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وليس فيها أدنى تعرض لمصالح الأجانب لأنها بسبب مطالب داخلية. وفي الرسالة التي أرسلها إلى نائب قنصل جنرال إنجلترا أضاف: « إنه بالنظر لحدوث دسائس عدة موعز بها من الخديو وحاشيته ضد الزعماء (السابق ذكرها) . نخوفاً على حياتهم يطلبون من الجناح الخديو طلبات تحميمهم من هذه الدسائس »

وفي الوقت نفسه أرسل عراي إلى نظارة الجهادية يخبرها بما تقرر مع زملائه الضباط من اجتماع الفرق العسكرية في ساحة عابدين يوم ٩ سبتمبر بسبب صدور الامرال إلى الآلاى السودانى ، قيادة عبد العال حلى ، بالسفر إلى الاسكندرية لاضعاف القوة العسكرية بالقاهرة وتشيتها وتعريض حياة الضباط للخطر . ويعلمها أيضاً بأنه إذا أريد منع اجتماع العساكر فإنها لا تطيع الاوامر

وفعلا أراد الخديو وكبار حاشيته منع الآلاى السودانى من النزول في ميدان عابدين فلم ينجحوا بل هددوا . ولكن سموه استمال على بك فهمى حكمدار آلاى الحرس حتى وزع جنوده على أبواب السراى استعداداً للدفاع عنم فيها

فزلنا في الميعاد المحدد للمظاهرة إلى جناح التشريفات المطل على الميدان ، ورأينا الجيش قادماً من جهة شارع عابدين . وقد اصطفت الجنود بالياد والسوارى والطوبجية في أماكن بالميدان كانت كأنها مخصصة لكل سلاح من هذه الأسلحة . وعلنا أن عراي طلب على فهمى وسأله عن سبب حراسة آلايه للسراى فأجابه بأنه إنما فعل ذلك من قبيل السياسة وسحب عساكره وأخذ موقفه المتفق عليه ، واستبدلهم عراي بغيرهم لمنع الدخول إلى السراى أو الخروج منها. وقد أرسل الخديو في طلب النظار وقناصل الدول والمراقبين ، فتصح المراقب الانجليزى لسموه بالثبات وأن لا ينسى أنه ملك البلاد . وتقدم عراي راكباً جواده شاهراً سيفه وخلفه بعض الضباط فنزل الخديو إليهم من قصره غير مكترث لما قد يتعرض إليه من الأخطار، وكان معه السير اوكلاند كلفن المراقب والمستر كوكسن قنصل إنجلترا في الاسكندرية النائب عن معتمد إنجلترا، ولم يتبعه سوى اثنين من عساكر الحرس الخصوصى أحدهما حسن صادق (الذى ترقى فيما بعد إلى رتبة قائمقام) وكان ضخم الجسم فلما رأى عراي شاهراً سيفه ، صاح به : « أعمد سيفك وانزل عن جوادك » فامثل ثم خاطبه الخديو بقوله : ما هي أسباب حضورك بالجيش إلى هنا . فرد عراي قائلاً : جئت يا مولاي لتعرض على سموك طلبات الجيش والأمة . فقال الخديو : وما هي ؟ فقال : هي اسقاط النظارة المستبدية وتشكيل مجلس نواب وتنفيذ القوانين العسكرية التى أمرتم بها

فقال الخديو : كان في إمكانك تقديمها للحكومة . وعند ذلك أشار عليه المستر كلفن باللغة الانجليزية ، أن يعود للقصر . وبقى هو يناقش عرابي وينصح بالانسحاب حتى يتيسر النظر في مطالبه بما يجب من تفكير وروية ، فلم يسمع عرابي له قولاً ، ولم يقبل نصحاً ، فعاد هو وزميله المستر كوكسن إلى الخديو يشيران عليه بأن الضرورة تقضي باجابة هذه المطالب . لانه لا حول ولا قوة لديه

نظارة شريف باشا . عندئذ استقالت نظارة رياض باشا في الحال وأخذ في مخامرة شريف باشا لتشكيل نظارة جديدة تحت رياسته فتردد جملة أيام خشية أن يكون العوبة في يد العرايين ، غير أن الاعيان طمأنوه بان الضباط سينفذون كل ما يأمرهم به . عند ذلك اشترط على الزعماء شروطاً قبلوها وأهمها أن ينتقل آلاى عرابي إلى رأس الوادى ، وآلاى عبد العال حلى الى دمياط . أما زيادة الجيش إلى ثمانية عشر ألفاً وتشكيل مجلس النواب فان أمرهما يقرر بعد مفاوضة الباب العالى في شأنهما . وفي يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ قبل شريف باشا تشكيل النظارة وصدر الامر بذلك وكان شريف باشا يرى أن نفوذ الأجانب قد استفحل من جراء تسليم رياض باشا

لهم بمطالبهم ، ويصرح في مجالسه الخاصة بأن الامر لو وكل إليه ، لأوقف هذا النفوذ عند حده .



السير ادوارد مالت

في يوم ١٨ سبتمبر زار مالت الجناب الخديو وبعد نزوله من السراى جمع سموه كبار الحاشية وأعلمهم بأن معتمد بريطانيا العظمى عندما كان في الأستانة لتمضية إجازته ورد له تلغراف عن نظارة الخارجية البريطانية تأمره

بالعودة حالا لمصر بمناسبة مظاهرة الجيش في ٩ سبتمبر . وقد تشرف بمقابلة السلطان في يوم ١٣ منه وتحدث معه بخصوص هذه المظاهرة وطلبات الجيش . فكان من رأى الخليفة أن سقوط نظارة وقيام أخرى لا مانع منه ، غير أنه لا يرى بعين الرضا منح الدستور في ولاية عثمانية دون الولايات الأخرى ، وأنه ليس لديه معلومات بعدد جيش مصر الحالي حتى يعرف إذا كان هناك ضرورة لزيادته .

وقد أرسل سموه في طلب شريف باشا وأعلمه بذلك . ولكن شريف لم يشاطر السلطان رأيه بخصوص الدستور .

استفحل الحركة . منذ انتهت مظاهرة عابدين الثانية بإجابة مطالب أولئك الزعماء ، اشتد بأس الحركة العسكرية ، التي سميت عندئذ بالحركة الوطنية ؛ مبدؤها (مصر للصيريين) وتطلع إليها ذوو المطامع والأغراض ، ليستغلها كل منهم لمصلحته ؛ وبعث المبعدون في الخارج برسلهم ليتصلوا بزعمائها ، ويحتذوهم إليهم ، بأساليب وآمانى عاجلة وآجلة ، فكان عثمان باشا فوزى والسيد حسن موسى العقاد وعبد السلام المويلحي باشا ، يعملون دائبين لمصلحة الأمير حليم بن محمد على باشا الكبير وكان يقيم بالآستانة ، مطالباً بحقه في عرش والده . وكان أبو نضارة زرقا ، وهو يباريس ، ضمن الذين يعملون له ، فأخرج في جريدته ثلاث صور رمزية أحداها تمثل الماضى (اسماعيل) والثانية تمثل الحاضر (توفيق) والثالثة تمثل المستقبل وهى صورة حليم باشا



عبد السلام المويلحي



حليم باشا



المستقبل



الحاضر



الماضي

وكان الموسيوما كس لافيزون الفرنسي من المهتمين للخدو السابق، والشيخ البحر اوى من العلماء، ومحمد راتب باشا السردار، والذين غمرهم اسماعيل بأياديه الجليلة . يسعون لاعادته إلى أريكه ملكه

وكانت فرنسا تغذى الحركة العراية بواسطة ممثلها دورنج كما مر ذكره، حتى وصل الحال إلى أن المسيو دوفريسنيه كتب، بصفة سرية، إلى غرانفل يقترح عليه استبدال توفيق بالبرنس حلیم ولكن هذا الاقتراح رفضه غرانفل . وكان دوفريسنيه يعلم أن العرايين يرحبون به

وكان السلطان ينظر إلى الحركة نظرة العطف ليستخدمها في استعادة نفوذ الدولة في مصر . سيما لأن عراي كان يتظاهر دائماً بالولاء للخليفة، فرأى الفرصة سانحة لتحقيق هذه الغاية، فبادر بإرسال وفد لمصر دون استشارة الدول

الوفد الشاهاني . لم يلتمس توفيق من الباب العالي إرسال وفد بعد أن هدأت الحال عقب تشكيل نظارة شريف باشا بحسب، بل إنه لم يكن يتوقع ذلك، وإنما وردت له برقية من السراي الهايونية بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ تنبئه بسفر هذا الوفد فأمر توفيق بأعداد قصر الزهرة لأقامته وأوفد على ذو الفقار باشا السر تشريفاتي لاستقباله في الاسكندرية، وقد وصلها في ٦ منه على اليخت الشاهاني « عز الدين » وكان مكونا من على نظامي باشا وعلى قواد بك . وصفر افندي الباور الشاهاني . وبعد الاستراحة في سراي رأس التين استقل الجميع قطارا خاصا إلى العاصمة فوصلها في المساء . وكان في استقبالهم بالمحطة من قبل الخديو رئيس ديوانه طلعت باشا وغيره من المأمورين . ثم سار الوفد مع مندوب الخديو إلى قصر الزهرة « المسافر خانة » وقد أجد لنزول الوفد . وهو في حي شبرا . المدرسة التوفيقية الآن ،

وفي صباح اليوم التالي توجه الوفد لسراى الاسماعيلية فاستقبله كبار الذوات من ملكيين وعسكريين ، ورحب توفيق به أحسن ترحيب . ثم أبلغ نظامى باشا الخديو سلام السلطان ورضاءه العالى ، وأن حضور الوفد ما هو إلا لتأييد نفوذه وثبتت مركزه ، فتقبل سموه عناية الخليفة بالشكر والدعاء بدوام بقاء الذات الشاهانية .

وبعد ذلك انصرف الوفد عائدا الى قصر النزهة مشيعا من رجال السراى بالاكرام والاحترام ، وبعد قليل رد توفيق الزيارة للوفد

وبناء على طلب على نظامى باشا لزيارة نظارة الجهادية أمر محمود سامى باشا الآلاى الثانى بقيادة طلبة عصمت بك لاستقبال دولته وأداء التحية العسكرية اللائقة بمقامه السامى



ولما وصل إلى ساحة قصر النيل أدى الآلاى التحية وضدحت الموسيقى بالسلام ثم سار وبمعيته محمود سامى باشا وطلبه بك وطائفة من الضباط إلى قاعة الاستقبال الكبرى ، وبعد الاستراحة قام دولة نظامى باشا وخطب فيهم قائلا ما ملخصه : إن مصر قلب الدولة العلية ونخشب عليها ما نخشاه على أنفسنا وديارنا وأن الجناب الخديو هو نائب السلطان فمن أطاعه فقد أطاع السلطان ومن عصاه فقد عصا جلالته

طلبة عصمت بك

فأجابه عصمت بك بأن الجيش المصرى الشاهانى يعترف بسيادة مولانا الخليفة على مصر ، وهو خاضع لجلالته وللجناب الخديو نائبه وليس بيننا وبين مقامه السامى أى خلاف

فرد نظامى باشا بأنه سر جداً من حسن نية الجيش ووجه للجناب الخديو ، وأن التظاهر الذى حصل لم يكن بسوء قصد

ثم انصرف دولته مودعاً بالتعظيم من جميع الحاضرين ولمسا وصلت تفصيلات هذه الزيارة الى الخديو سر كثيراً ، واطمأن من أن الوفد لم يكن له غاية من زيارته غير تأييد سموه

وقد أمضى الوفد من يوم حضوره إلى يوم سفره فى زيارات وحفاوة واکرام من كبار القوم ومشاهدة ما فى العاصمة وضواحيها من الآثار العظيمة. وفى ١٨ اكتوبر غادر الوفد العاصمة فى قطار خاص ، بعد أن أدى زيارة الوداع لتوفيق ، وقد رافقه إلى الاسكندرية على ذو الفقار باشا

ومع أن فرنسا وانجلترا كانتا تعلنان مهمة الوفد إلا أنهما ، خشية تدخله فى شئون مصر وإطالة إقامته فيها ، أرسلت كل واحدة منهما مدرعة حربية للاسكندرية فى فجر يوم ١٩ منه ولكنهما انسحبتا فى اليوم المذكور عند مغادرة الوفد للأراضى المصرية

غرور عرابى . من المتناقضات ما سمعناه من أنه بينما كان على نظامى باشا ينادى بتأييد سلطة الخديو كان احمد راتب باشا ، أحد القواد العثمانيين الذى حضر لمصر بحجة المرور لأداء فريضة الحج ، يتقابل مع عرابى فى معسكره برأس الوادى ويبلغه السلام الشاهانى والرضا العالى وعناية الخليفة الدائمة به وأنه ملقّه ومجد حركته. ففاضت نفس عرابى غروراً وكبراً وثقة ، واعتقد أنه زعيم مصر الأكبر والعامل لاعلاء كلمة الخليفة العثمانى بين المسلمين . وخيل إليه — بما له من القوة يستمدّها من التفاف الجيش حوله — قد غدا صاحب الكلمة النافذة وإن إليه مرجع الأمر كله دون الخديو وحكومته ولم يلبث طويلاً فى مقره الجديد حتى أرسل فى ٢١ نوفمبر يطلب نقل آلايه إلى القناطر الخيرية بحجة وجود النمل فى الوادى بكثرة ، فقرر شريف باشا إيفاد بعثة طبية لمعرفة ما إذا كان حقيقة أن موقع رأس الوادى غير ملائم صحياً وفى هذه الحالة ينتقل آلاى عرابى إلى رشيد

ولما لم ينجح فى دعوته قام بالطواف فى أنحاء مديرية الشرقية ، يستميل الأهالى ويرتألفهم ويبيث فيهم دعوته ، توطئة لافتحاح مجلس النواب

ولما لم يرق في نظر الحكومة عمل عرابي قررت استدعاءه للعاصمة وتقليده وكالة الحرية ، فقبل هذه الوظيفة بكل سرور لأنها تمكنه من اتصاله بالنواب . ولكنه اشترط الاحتفاظ بقيادته لآلأيه ، وصدر الأمر بنقله في أوائل يناير سنة ١٨٨٢

موقف الدول والمذكرة الثنائية . ولم يقف غرور عرابي عند حد حكومته بل رسخ في ذهنه أنه لا خوف عليه من وقوف فرنسا وانجلترا في طريقه لما بينهما من منافسة في السياسة المصرية كما كان يؤكد له بعض الانجليز وبالاخص مستر بلانت الذي زار مصر يومئذ وتعرف بعرابي وصادقه مؤكداً له ذلك وشجعه على المضي في خطته ومشاريعه ، ومعاونته على تنفيذها بنشر مقالات يرسلها إلى جريدة التيمس وعند تولي جمبتا رئاسة الوزارة الفرنسية في ١٤ نوفمبر كانت سياسته ترمي إلى العمل في المسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا العظمى دون تدخل تركيا على حين أن غرانفل كان ميالاً إلى طلب مساعدة تركيا ، وفي النهاية حصل الاتفاق بين الوزيرين



لورد غرانفل



المسيو جمبتا
رئيس وزارة فرنسا

على أن يرسل منشوراً للدول ومصر بواسطة معتمديها بهذا الاتفاق وكان ذلك في ١٥ ديسمبر . ولما رأى جمبتا أن أعمال مصر تسير من سيء إلى أسوأ اقترح على زميله البريطاني ارسال مذكرة تؤيد فيها الدولتان الجناب الخديو فوافقه وأرسلت المذكرة الآتية إلى معتمديها في مصر لتبلغها إلى توفيق وتم ذلك في ٨ يناير . وهذا نصها : —

حضرة القنصل الجنرال :

كلفناكم غير مرة أن تخبروا الجناب الخديو وحكومته عن رغبة حكومتى فرنسا وانجلترا في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التي تزيد الارتباك

والقلق في القطر المصري . فان الدولتين على وفاق وطيد واتحاد تام فيما يتعلق بمصر ، لا سيما بعد حدوث الحوادث الاخيرة وأخصها صدور الامر الخديوى بجمع مجلس شورى النواب مما أوجب المخابرة بين الدولتين واعادة النظر في شؤون اتفاقيهما المذكور . وبناء على ذلك نرجوكم أن تصرحوا الآن للجناب الخديو أن حكومتى فرنسا وانجلترا تريان تأييد جنابه في الخديوية ، وفقاً للاحكام المقررة بالقرمانات السلطانية التي قبلتها الدولتان قبولاً رسمياً ، باعتبار أنها وحدها تكفل الآن استمرار السلم والسكون . وتوجب توسيع نطاق الثروة والعمران في البلاد المصرية ، مما فيه مصلحة الحكومتين المتفقتين على الاشتراك في السعى لدفع كل ما من شأنه أن يحدث في مصر ارتباكاً أو يخل بنظاماتها وأحوالها سواء كان هذا الخلل وهذا الارتباك ناشئين عن أسباب خارجية أو داخلية

ولا ريب عندنا في أن هذا التصريح العلني المبين لمقاصد الحكومتين يمنع حدوث ما عساه يطرأ على حكومة الجناب الخديو من الاخطار ، وان حدث فالحكومتان لا ترددان في دفعه ولا تحجبان عن صده

وفي أمل الدولتين أن الجناب الخديو يعرف حقيقة ما في هذا التصريح لتحقيق له الثقة والقوة اللتان لا بد له منهما لادارة أمور القطر المصري »

عندئذ ادركنا أن الدولتين تعزمان التدخل الفعلي في شؤون مصر متى رأتا أن الوقت قد حان لذلك التدخل

ولكن الخديو تلقى بالارتياح الشديد هذه المذكرة مما جعل نفوسنا تطمئن بعض الاطمئنان غير أننا من جهة أخرى سمعنا أن الزعماء يهددون الخديو بتقطيعه إرباً إذا لم يرد على الدولتين برفض المذكرة

ولقد أثارت هذه المذكرة غضب العرايين كما أسلفنا وخواطر مجلس النواب الذي افتتح في ٢٦ ديسمبر وألح في نظر الميزانية وسيعلم القارىء تفاصيل ذلك فيما بعد وقد أثارت هذه المذكرة أيضاً سخط الباب العالي الذي يستنكر تدخل الدولتين في شؤون مصر وكان يرى أن يكون تقديم هذه المذكرة إن لم يكن منها يد بواسطته لأن مصر تحت سيادة الدولة

ولما أحس شريف باشا بسوء وقع المذكرة في مصر علينا بصفة خصوصية أنه زار معتمدى فرنسا وانجلترا في ٩ يناير وأعرب لهما بأنها أولاً ، تشجع الخديو على مقاومة الدستور « ثانياً » أنها تتم عن روح غير حسنة نحو مجلس النواب « ثالثاً » أنها ترمى الى عدم

الاعتراف بسيادة الدولة. رابعاً. أنها تهدد مصر بالتدخل الأمر الذي لا تستوجه الحالة الحاضرة. ورجاء من المعتمدين طلب إرسال مذكرة إيضاحية لازالة مخاوف المصريين وقد روى لنا من يوثق به وله علاقة ودية مع السير ادوارد مالت أنه أسف لموافقة غرانفل على اقتراح مسيو جيتا بإرسال هذه المذكرة دون أخذ رأييه، وأنه يقول من العيب تشجيع الخديو الذي ذهبت سلطته وأصبح لا حول له ولا قوة، وأن هذه المذكرة قد أضاعت نفوذ إنجلترا التي تجاهر الآن بالمعارضة وأبعدت عنا ثقة المصريين وكانت تعتبر إنجلترا الصديقة لها

وقد سمعنا أيضاً أن مالت يقول إن نتيجة هذه المذكرة قد أوجدت جهة متحدة من الحزب الوطني والجيش والمجلس ضد تدخل فرنسا وإنجلترا ولكن جيتا لم يوافق على إرسال مذكرة إيضاحية لأنه يرى في ذلك تقهقر أمام المصريين ولم يجد غرانفل بداً من قبول هذه النظرية بعد تردد وقد تحدثت مع زملائي في المعية يوم ١٠ يناير في المذكرة الثانية فقال أحدها إنه سمع لوما وجهه أحد المتامين لتوفيق على عدم رفضه مذكرة الدولتين التي ترمى الى تدخلهما في شؤون مصر كما يقول العراقيون، فأجاب سموه إنه لم يفعل ما فعله عرابي نفسه عند التجائه الى دورنج معتمد فرنسا وعند مظاهرة ٩ سبتمبر حيث أرسل منشوره للمعتمدى الدول وطلب من نائب معتمد إنجلترا المساعدة لتأييد الطلبات التي قدمها في هذه المظاهرة

مجلس شورى النواب. قديعن التساؤل: هل كان توفيق راغباً في إيجاد هذا المجلس؟ فأجيب بالنفي، لأنه في بدء حكمه رفض رغبة شريف باشا في إيجاد مجلس نواب وأعلم أن الأسباب الدافعة الى هذا الرفض هي:

أولاً: لعدم استعداد المصريين لهذا الأمر الهام لأن المجلس الذي تشكل لأول مرة في سنة ١٨٦٦ وفي المرة الثانية في سنة ١٨٧٨ لم يكونا إلا صورياً لتنفيذ أوامر اسماعيل فضلاً عن أن الانتقال من استبداد الى نظام ديموقراطى يعتبر طفرة غير مأمونة العاقبة **ثانياً:** أن الحكومة كانت إدارتها فوضى ومالياتها في شبه إفلاس وكان من هم سموه إصلاحهما. وقد عاجلت الحكومة هذين الأمرين وكانت النتيجة حسنة حتى آخر سنة ١٨٨١

ثالثاً: أن الحاشية كانت على رأى سموه ومشجعة له في هذه الخطوة

رابعاً: أنه لم يقبل طلب عرابى تشكيل مجلس شورى النواب إلا مرغماً وخاصماً **للامر الواقع**

ولهذا فانه لما رفع شريف باشا في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ مذكرة لسموه بمشروع إنشاء مجلس شورى النواب لم يتأخر عن قبولها ونورد نصها لأهميتها :-

« لقد أظهرت التجارب في عدة مرات خلل الحالة الموجودة عليها البلاد الآن ، ولهذا فالاصلاحات التي سنشرع فيها في ظل الساحة العلية تكون متعلقة بأهم صوالح البلاد المصرية ، لأنه يترتب على إجرائها تغيير الحالة المذكورة وإصلاحها شيئاً فشيئاً ، وتوطيد الادارة العمومية على أساسات قوية وثابتة .

إنما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيها لاخراجها من حيز التصور للعمل لا يأتي حصوله بانفراد هيئة النظر فقط . بل المتراعى لهم أن تبادل الأفكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم ومرتبتهم لحيازة ثقة ورضى اخوانهم بهم . ولا تتخابهم للنيابة عنهم هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الاصلاحات . وقد طابق رأى عمد الأهالي بالنيابة عن عمومهم هذا الرأي الذي رأته هيئة النظر ، ولذلك نرى أنه من الواجب علينا أن نطلب من المراحم الخديوية تلبية التماس أهالي البلاد وجميع أعيان ووجوه القطر لاخذ رأيهم بخصوص احتياجات الاقاليم وعرض الخلل الحاصل في الادارة عليهم . واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم .

وللوصول لهذا الغرض لا يوجد الآن شيء سوى اتباع لائحة مجلس شورى النواب الصادرة في سنة ١٨٦٦ . نعم إن تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لأفكار الأهالي ومقاصدهم ، وكانت قد عملت جملة مشروعات وتقدمت عن هذا الخصوص . لكن هيئة النظر باتحادها مع مجلس شورى النواب ستشتغل في البحث عما يلزم اجراؤه من التنقيحات والتعديلات في قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة القطر هذا ومن الجلي الغنى عن البيان أن العهود والترتيبات التي نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة . وكذلك القوانين والأوامر العلية المشتملة على تلك العهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الجائز نظرها والبحث فيها بمجلس النواب . لأنها موضوع عقد صلح مع الدول ، ولا يجوز تعديلها أو تغيير شيء منها إلا برضاء الدول التي عقدت معها .

وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدى مأموريته بدون تعرض للصالح الواجب احترامها . وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلية في اجراء الاصلاحات المشروع فيها . وعوناً على تأمين المصريين تأميناً كافياً على النفس والعرض والمال . ولهذا ، واتباعاً للبادءة ١٦

من لائحة مجلس الشورى المؤرخة في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣، أشرف بأن أقدم للاعتاب السنية مشروع أمر عال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس في ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

أما مدة الثلاثة الشهور الباقية لحين افتتاح المجلس فاستغل فيها مع رفقاء بتحصين المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب . وسنستلفت أنظارهم بالخصوص نحو المواد المختصة بالضرائب . وبالعونة والبديلة المتعلقة بالعمليات والأشغال الصومية . لأنها مسائل ذات أهمية جسيمة بالنسبة للزارعين . وسنأخذ رأيهم أيضاً في ترتيب مجالس إدارة بالمديريات . لأن وقايتهم بالأقاليم واستمرار معاملتهم مع أهلها يجعلهم رأيهم ذا فائدة عظيمة في ترتيب تلك المجالس وتعيين حدودها واختصاصاتها

ومن ثم فإذا تكرمت الحضرة الخديوية بالتوقيع على مشروع الأمر العالى المقدم لسدتها السنية يبادر فى الحال ناظر الداخلية بإجراء التنبيهات اللازمة على المديرين والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة باللائحة المار ذكرها .

وفى نفس هذا اليوم صدر ديكريته بتنفيذ ما عرضه على سموه محمد شريف باشا بانتخاب أعضاء المجلس وافتتاحه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

سمعت من دو مرتينو (باشا) أن مالت يقول بعدم معارضته لإيجاد مجلس شورى ، غير أنه يضيف الى ذلك أنه يخشى احتمال طلب النواب المناقشة فى أمور خارجة عن اختصاصاته ، اعتماداً على قوة الجيش دون الوطنية التى يدعيها العرايون . وأنه يقول إن إيجاد هذا المجلس تجربة خطيرة

مع أن الذى سمعناه أن حكومته تعطف على قيام النظام النيابى فى مصر . فنحن فى حيرة من هذا التناقض

أما مسألة زيادة الجيش الى ١٨٠.٠٠٠ فقد اجتمع ، عند شريف باشا فى ٢٢ نوفمبر ، المراقبان وناظر الجهادية وتناقشوا فى المبلغ الذى طلبه لزيادة الجيش وهو ٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . فأعرب المراقبان عن عدم وجود المال الكافى ، وبعد الأخذ والرد والتساهل منهما ، تقرر زيادة ميزانية الجهادية الى ٥٢٢.٠٠٠ جنيه . ويكون عدد الجيش ١٥٠.٠٠٠ وقد تمت الانتخابات . وصدر الأمر بتعيين محمد سلطان باشا نائب المنيا ، رئيساً للمجلس الذى افتتح فى الميعاد المحدد له بمتظارة الأشغال

ونظراً لخطورة هذا الحادث ، بادرت بالذهاب إلى قاعة الاجتماع وكنت أرى

النواب في حركة ناشطة ، وعلى وجوههم آيات السرور والاستبشار . وسمعت بعضهم يقول ان الأمة قد استطاعت أن تحقق أمانها بفضل ما بذله عرابي وزملاؤه ، وكانوا يضطرمون حماسة في أقوالهم وحركاتهم .

ولما حضر الخديو قاموا لإجلاله . ثم ألقى عليهم خطبة ملخصها : أنه سرور اليوم لاجتماع ممثلي الأمة ، وأنه كان يفكر في دعوة مجلس النواب منذ تولى الحكم لولا الظروف التي أحاطت بالبلاد . ثم طلب منهم معاونة الحكومة فيما يعود على البلاد بالخير والتقدم ، متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم . متمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية الخ .

وبعد أن عاد الخديو إلى السراي دخل النواب غرف الاستراحة ، ثم عادوا إلى المجلس فألقى عليهم الرئيس سلطان باشا خطاباً نوه فيه بحسن نية الخديو وحث النواب



سلطان أباطه باشا



محمد سلطان باشا

على بذل المعونة الصادقة للحكومة ، والمحافظة على المعاهدات والمواثيق التي عقدتها مصر مع الدول . وقد أجابه سليمان باشا أباطه نائب الشرقية بخطاب خلاصته : — ان النواب يعلمون الصعوبات التي تحتتمها عليهم مهمتهم وأنهم عازمون على اداء واجهم كامل

الاداء ، مادام الخديو والحكومة سيمهدان لهم الطريق ، وما دام قصد الجميع خدمة الأمة والعمل لمصلحتها .

ولكن ... هل كان توفيق مرتاحا لوجود مجلس النواب ؟

لم أكن لأظن ذلك ... لانه لا زال متشائماً من الحالة وقليل الثقة بالمجلس ، لأن نفوذ العرايين كان فيه كبيراً

وفي ٢ يناير سنة ١٨٨٢ حضر لمجلس النواب شريف باشا وألقى خطاباً قال فيه ، بعد أن نوه بعدم ملاءمة اللائحة الأساسية التي تشكل المجلس على مقتضاها ، : «وها أنا أقدم لكم لائحة جديدة موافقة لمقاصد العموم للنظر فيها .

» وقد أعطت لكم الحكومة الحرية التامة في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا ، ونصرح لكم بنظر الموازن العمومية وإبداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقهم .

ثم قال : « إنه لا يجوز لحضراتكم ولا للحكومة مس المعاهدات المالية أو قانون التصفية التي تربط مصر بالدول الأجنبية .

وأخيراً طلب من المجلس النظر حالا في هذه اللائحة . ثم قدم للمجلس مشروعاً بلزوم ترتيب مجلس للإدارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين وغير ذلك

فشكل المجلس لجنة لفحص اللائحة الأساسية الجديدة وإبداء رأيها فيها فوافقت اللجنة على أغلب المواد ، إلا ما تعلق منها بميزانية الحكومة ، فانها رأت أن للمجلس الحق في مراجعتها . فبعث قراراً لرأسه مجلس النظار مع تعديل اللائحة

غير أن شريف باشا لم يعط الحق له في ذلك ، خشية تطرف النواب والعبث بالمعاهدات التي بين مصر والدول في شأن الديون وقانون التصفية ، وكان يرى مع المراقبين أنه إذا تناقش الأعضاء في الميزانية ، فقد تخرج المالية من اختصاص مجلس الوزراء والمراقبة

وفي السراي كنا نخشى نتيجة هذا الخلاف ، لأنه يخلق سيلاً لتدخل الدولتين فرنسا وإنجلترا في هذه المسألة الخطيرة . وفعلأ أبرق غرانفل إلى مالت في ١٦ يناير يقول له إن إلحاح المجلس في نظر الميزانية يؤدي إلى مسئولية النظارة

كل يوم يمر بنا بعد الخلاف الحاصل بين المجلس وشريف باشا من جهة ،
ومعتمدى الدول من جهة أخرى ، نحس بتفاقم الخطب الذى أدخل الرعب فى نفوس
الاجانب . حتى لقد سمعنا أن زعماء الحركة يهددون شريف باشا . وقد بسط النواب
الموقف الحرج الذى نشأ عن الحاحهم فى نظر الميزانية ، واستصدر أمراً بذلك ، وهو
ما يتعارض والمعاهدات الدولية

وفى أول فبراير سنة ١٨٨٢ أعاد مجلس النظائر اللائحة الأساسية بإشارة مؤداها أن
معتمدى دولتى فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق لمجلس النواب فى تقرير الميزانية ، ولكنهما
مع ذلك يقبلان المخاطرة مع دولتيهما إذا تم الاتفاق بين النواب والحكومة على مواد
اللائحة كلها ، وترك المادة المتعلقة بالميزانية وأن يبدى النواب رأيهم النهائى بخصوصها
لتجعله الحكومة أساساً للمخاطرة مع الدولتين

فأجاب المجلس فى ٢ فبراير بأن لا حق لمعتمدى الدولتين فى معارضة ما هو من
شئون مصر الداخلية ، وأنه يصر على نظر الميزانية كقراره السابق . وأعاد اللائحة بعد
موافقته على تعديلات الحكومة الأخيرة

وقد ذهبت لجنة من النواب لشريف باشا طالبة الجواب النهائى على طلبهم . فأبى .
فذهبت هذه اللجنة بعد ذلك الى توفيق والتست منه إما قبول اللائحة الأساسية مع
تعديل المجلس أو استقالة النظارة . فوعدهم بالنظر فى التماسهم وإعطاء الجواب عنه بعد
التروى . وفى الحال اجتمع شريف باشا ومعتمدا الدولتين عند الخديو وأظهر لسموه
رفضه قبول نظر المجلس للميزانية كطلب المعتمدين ، وقدم اليه استقالته . وبعد انصرافهم
دعا الخديو أعضاء اللجنة وكلفهم بانتخاب رئيس نظارة جديد فامتنعوا تاركين للخديو
تعيين من يرى فيه الإصلحية لإدارة البلاد . ولكنه كرر عليهم ما أمرهم به ، وأخيراً
اتمسوا انتخاب من ينفذ طلب المجلس

نظارة محمود سامى باشا البارودى . وبعد المداولة مع الحاشية ومعرفة
ما يطلبه الزعماء ، صدر أمر الخديو فى ١١ فبراير بتعيين محمود سامى باشا البارودى خلفاً
لشريف باشا لعله برغبة المجلس فيه ، فشكل نظارته وأدخل فيها عرابى باشا ناظراً
للحرية ، فسر النواب من هذا الانتخاب وشكروا سموه على ذلك (١)

(١) انعم على عرابى برتبة اللواء بمناسبة نقله النظارة

وفي ٦ فبراير عقد مجلس النظار جلسة دارت المناقشة فيها على لائحة النواب فأقرها بما في ذلك النظر في الميزانية

وفي ٨ منه خطب رئيس النظار في المجلس قائلاً : إنه حمل اليه اللائحة الأساسية ، وحض الأعضاء للمحافظة على حدودها

فاتبج الأعضاء ابتهاجا عظيما وشكروا الحكومة على اجابة طلبهم

إلى هنا كان النصر المبين خليفاً للعرايين ، وكانت الهزيمة شديدة لسياسة الدولتين ، وكنا نقول . آه لو أن عرابي يقف على هذا الحد ونجتاز هذه العقبة بسلام لأقنأ له تمثالا اعترافا بجهوده التي أوصلت البلاد إلى إيجاد دستور دون إراقة دماء !! ولكن .. ما وراءك يا عصام !

المؤامرة المبركة . بمجرد تبوء عرابي كرسى نظارة الجهادية والانععام عليه برتبة اللواء ، اهتم بترقية عدد عظيم من الضباط المصريين إلى رتب مختلفة ، فقال على فهمي وعبد العال حلي ويعقوب سامي وكيل الجهادية وطلبه عصمت واثان غيرهم رتبة اللواء ، وثمانية أمراء آلايات ، وستة عشر قائم مقام ، وترقيات أخرى متنوعة عددها عظيم جداً يعد بالمئات ، ولم يسع الحديو إلا التصديق على هذا الطلب ولم يكن للضباط الجراكسة نصيب من هذه الترقيات الأمر الذي أغضبهم وظنوا السوء بالمستقبل

ولا عجب إذا فكروا في الانتقام ، وفعلوا حضر الضابط راشد افندي أنور في ٣١ مارس إلى طلبه عصمت باشا وأخبره بوجود مؤامرة لاغتيال حياة عرابي وكبار الزعماء . ولما علم عرابي بالأمر شكل في الحال مجلساً عسكرياً لمحاكمة المتآمرين تحت رئاسة راشد باشا حسنى ، وقد ساد عليه الرعب لدرجة استوجبت سكناه في القشلاق دون المنزل

وعلمنا أن مالت حضر للسراي في ١٦ ابريل فأنبأه توفيق بشدة قلقه من جراء القبض على ثلاثين ضابطاً أغلبهم من الجراكسة منسوب إليهم المؤامرة لاغتيال حياة عرابي ، ولهذا إذا سار سموه إلى جانب الفريق القوى يتنمر طبعاً الجراكسة والأتراك فيخشى منهم الأذى والضرر

دارت المحاكمة سرّاً إلى ما بعد شهر ابريل ولم تصل المحكمة إلى كل الحقائق حتى إذا

بخليل افندى حسنى الملازم أحد المتهمين ، يتطوع لافشاء سر هذه المؤامرة ، فعرف بأن محمد راتب باشا السردار (١) هو رأس المتآمرين وأنه اعتمد على محمد افندى نيازي وأمين افندى شكري في تنفيذ رغبة المتآمرين . وكان اجتماعهم في منزل أحدهم احمد افندى راشد الملازم وتحالفوا على حفظ سر عملهم . وأفتى خليل افندى اسما المتآمرين بأن راتب باشا كان يجتمع ببعضهم أحياناً وتم الاتفاق على تقديم ثلاث عرائض لإحداها للسلطان والثانية لسمو الخديو والثالثة لحضرات القناصل ، بالشكوى من ظلم العراقيين واضطهادهم لهم ، وكان عدد المتآمرين ١٥٠ شخصاً اتدب احمد افندى راشد لآخذ توقيعاتهم على هذه العرائض ، والسركان محفوظاً عند كبار المتآمرين

وبما قاله أيضاً إن الاجتماعات تكررت في منزل عبد الله افندى الكردي ، وهو رئيس التسعة عشر ضابطاً من الآلاى السوداني الذين رفقوا « وسبق التنويه عنهم » ، وحصل بالاتفاق على انتخاب رجب افندى راشد وحسن افندى حلي وعبد الله افندى لطيف رؤساء ، كل واحد يرأس ٥٠ شخصاً يقسمون الايمان أمامهم بحفظ الأمانة والسري والاعتراف بالرياسة العليا لراتب باشا . ومتى زاد عدد الجمعية يتعين عليها امرأ الآلايات مثل محمود بك طاهر ومحمد بك نجيب ومحمد بك شوقي . وتقرر أن يكون الحلف الرسمي على مقام السيدة زينب . على أن عبد الله افندى لطيف لم يقبل الرئاسة إلا بعد انتشار الجمعية لكي يتمكن من الحصول على ٥٠٠ باشيزوق بواسطة حسين بك القره جولي

غير أنهم كلفوه باستشارة بعض الذوات في تشكيل جمعيتهم ، فكان رأيهم استقباح الأمر . عند ذلك انسحب من الجمعية . ثم توجهنا إلى منزل احمد افندى فهم وتداولنا ولكننا لم نتفق على قرار نهائي ، بل قلنا بوجوب كتمان السر ، وقد قصصنا القصة على راشد افندى أنور ، ظناً منا بأنه سيكون معنا لقاء عدم نواله الترقى ، فأبى

ولما أتم إقراره أمام المجلس العسكري صادق على كل ما جاء في أقواله جميع المتهمين وفي ٢٢ ابريل جاءت الأخبار للسراي بأن عدد المقبوض عليهم إلى هذا التاريخ بسبب المؤامرة بلغ ٤٨ منهم عثمان رفقي باشا ، وهم يعاملون في السجن معاملة سيئة ، وأخيراً صدر المجلس العسكري على ٤ ضابطاً من المتآمرين أحكاماً قاسية ، إذ

(١) الذي ترك حصر أخيراً إلى ناهي اليلحق باسماعيل

حكم بنفيهم إلى أقاصى السودان بعد تجريدهم من رتبهم ونياشينهم ، أما بالنسبة لراتب باشا فالمجلس يثمه بالسعى لارجاع اسماعيل لأريكه مصر ، وإذا وطئت أقدام الباشا المذكور أرض مصر سيضبط وينفى أيضاً إلى السودان

طلب الخديو من عرابى أن يعرض الحكم على مجلس النظار فلم يوافق على هذا الطلب بل رفض ، وأيده زملاؤه فى الرفض ، لعدم ضرورة ذلك . ثم استشار توفيق معتمدى الدول ، فكان من رأى مالت أنه إذا كان سموه يرفض هذا الحكم فيكون رفضه باسم العدل والانسانية ، فضلاً عن أن المحاكمة كانت سرية . ومعتمد ايطاليا أشار برفض الحكم . ومعتمد النمسا تنحى عن إبداء رأيه . والفرنسى قال بإعادة المحاكمة وفى أثناءها يصدر عفو الخديو

فلما أبلغ توفيق الباب العالى هذه الأحكام وردت منه برقية يقول فيها بعدم التسرع فى البت فى الأحكام الصادرة ضد المتآمرين ، حيث يوجد من هو حائز لرتب أعطيت من السلطان ولا يمكن تجريدهم من هذه الرتب الا بأمره

فرد توفيق بأنه سيعمل بموجب فرمانات . وأرسل صورة تلغراف الباب العالى ورده عليه للنظار ، فاستشاطوا غيظاً وطلبوا من سموه إرسال تلغراف آخر على نقيض تلغرافه الأول فأبى

وكان من رأى مالت إسراع توفيق بالبت فى هذه المسألة قبل أن تدخل تركيا فيها بإرسال وفد

ثم قابل البارودى مالت فى ٨ مايو وأخبره بأنه إذا وردت أوامر من الباب العالى بعدم تجريد الضباط المسجونين فالنظارة لا تطيعها ، وإذا حضر وفد عثمانى فيمنع من النزول ، ولو اقتضى الحال استعمال القوة ، وتكون النتيجة قيام ثورة ضد السلطان ويأمل عدم تدخل الانجليز فى الأمر

وفى ٩ مايو طلب الخديو الاجتماع بمعتمدى الدول لاستشارتهم فيما طلبه الباب العالى من إرسال دوسيه التحقيق ليبدى رأيه فيه . ولكن سموه يرى أن ذلك سيؤدى الى إطالة الأزمة . فنصح مالت وزميله الفرنسى (بناء على رأى حكومتهم) بإصدار أمره بنفى المتهمين إلى خارج القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم . وقد أمضى الخديو الأمر بذلك أمامهما . وبعد نزولهما توجهوا إلى مجلس النظار وتقابلوا مع الرئيس وأبلغاه بأنهما لما علما منه الاعتراض على تدخل تركيا نصحا لسموه بعدم الاجابة على ما طلبه الباب العالى من إرسال الدوسيه ، والاكتفاء بنفى الضباط الخارج مصر وكان ذلك بصفتهما الشخصية ،

وسألاه عما سيفعله إذا لم يغير الخديو الأمر الذى أصدره والذى أوجب غضب النظار . فقال هذا أمر يخص مجلس النظار ، وأضاف أنه ما دام الخلاف موجودا بيننا وبين الخديو فما علينا إلا أن نحفظ بمراكرنا وندعو مجلس النواب للنظر فى هذا الخلاف ، ونحن نحافظ على سلامة الخديو والأمن العام ، وستكون الشكوى من الخديو أساسها أنه يقوم بأعمال دون أخذ رأى المجلس

وقد انقطعت العلاقة بين الخديو ونظاره من هذا اليوم

المظاهرة البحرية ومطالب الدواتين والخطر على حياة توفيق . لما أعلن محمود سامى معتمد إنجلترا بقطع علاقات النظارة مع الخديو طلب عرابى من سلطان باشا عقد مجلس النواب للنظر فى الخلاف الواقع فأبى ، لأن المجلس فى عطلة ولا يمكن عقده إلا بديكرتو . فقرر مجلس النظار فى جلسة دامت ثمانى ساعات يوم ١١ مايو استدعاء النواب لمصر تلغرافياً

وفى يوم ١٢ توافد النواب للعاصمة ، وذهبوا للمنزل عرابى وقد أشيع عند ذاك أنهم سيجتمعون ليقرروا عزل توفيق ، ونفى عائلة محمد على ، وانتخاب رئيس النظار حاكماً على مصر

ولكن الذى حصل هو أن النواب ذهبوا الى سراى الاسماعيلية وعرضوا على الخديو إيجاد الوفاق بينه وبين النظارة ، فأبى ، لأنها تهدده وهددت عائلته بالنفى . فعم القلق عند المصريين والأجانب ، وأحسن توفيق بدنو الخطر على حياته

وزاد القلق والذعر عند ما أشيع أن رؤساء قبائل العربان يرغبون فى احتلال القاهرة للذود عن توفيق وتشيت شمل النواب والعرايين . وقد بولغ فى عددهم ، فقيل إنهم يزيدون عن مائتى ألف بدوى

وقد سمعت محمود خليل باشا ، رئيس أعلام عربى المعية ، يقول إن أفندينا بعيد جداً عن قبول هذه الفكرة ، لأن البدو إذا دخلوا فى العاصمة يكون أول مهمهم النهب والسلب ، ولا يبعد حصول حرب أهلية بينهم وبين الجهادية ، وتكون النتيجة الخراب والدمار وضياع البلاد . وأضاف محمود خليل باشا على ذلك قوله : وكنا نحن الحاشية على هذا الرأى

وقد اهتم معتمدو الدول للحالة الخطرة التى وصلت إليها مصر ، فوردت تعليمات

حالت وزميله الفرنسي قذها في يوم ١٤ مايو الى عرابي وأبلغاه أنه اذا كان يعمل بالاتفاق مع الخديو وينفذ أوامره فان الحكومتين تنظران له بعين الرضا، وأن حفظ الأمن العام وسلامة الخديو مطلوبان منه شخصياً . فأجاب بأنه يتحمل مسئولية ذلك ما دام ناظراً للحرية

وفي نفس هذا اليوم تداول النواب في إيجاد حل للمشكلة ، ثم تكونت لجنة برئاسة سلطان باشا وذهبت الى الخديو، بصفة غير رسمية، ترجوه حلها ، وتكررت مقابلاتهم . لسموه ، وعرضت جملة حلول منها استعفاء سامي باشا مع بقاء النظار الآخرين واسناد الرئاسة الى مصطفى باشا فهمي الذي رفض هذه الرئاسة . وأخيراً استرضى النواب الخديو ورجوه بقاء النظارة على حالها ، وانهى الأمر بقبول هذا الحل ، وكان ذلك في يوم ١٥ مايو

وفي نفس هذا اليوم ذهب معتمد إنجلترا وفرنسا الى السراي وأخبرا الخديو بأن دولتهما عزمتا على إرسال أسطول لتأييد سلطته ولحفظ الأمن والنظام ، وستستعمل وسائل أخرى لتحقيق أغراضهما . وأنه نظراً لعدم إمكان تغيير النظارة يجب تناسي الشخصيات والتعاون بينها وبين سموه ، لتجنب الأخطار التي تتعرض لها مصر

وفي مساء هذا اليوم تقابل النظار مع الخديو وأظهروا له الخضوع ، ولم يعاتبهم على ما حصل منهم في الأيام الأخيرة . واكتفى بأن أوصاهم بالسهر على حفظ الأمن في البلاد فوعدوا بتنفيذ أوامره .

وفي يوم ١٦ علمنا أن البولتين أبرقتا لممثليهما في ألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا بأنه نظراً لتفاقم الخطب في مصر قررتا إرسال أسطول مشترك الى الاسكندرية لتثبيت سلطة الخديو وحفظ الأمن ، وترسل الحكومتين لممثليهما في الاستانة للنصح للسلطان بعدم المعارضة

وفي اليوم نفسه زار محمود سامي معتمد إنجلترا ، كما زاره ناظر الحرية كل على انفراد ، وأكد له حفظ النظام اذا وصل الأسطول الاسكندرية

هل هذه الاحتياطات التي قامت بها البولتان أزالته مخاوف توفيق ؟ . كلا . لأننا كنا نعلم أن القلق لا يزال سائداً على أفكاره وأنه لا يأمن على حياته غدر العرايين
وفي ١٨ مايو أعلم الباب العالي سفيرى إنجلترا وفرنسا بعدم ارتياح السلطان لعزم

دولتيهما لإرسال أسطولييهما مادامت النظارة المصرية قد خضعت للخديو. فلم يسر توفيق هذا النبا، لأنه يشجع العرايين ويقلل ما بقي من نفوذه

لما بلغ عرابي قرب وصول أساطيل حرية أعد العدة بعمل تجهيزات حرية، فأبلغ الخديو معتمدى فرنسا وإنجلترا في ١٨ مايو بأنه أفهم عرابي أن هذه الاستعدادات منافية لرغبة سموه، لأنها تشعر بالعداء ضد الدولتين. فأظهر عرابي الطاعة والاستعداد لتنفيذ الأمر ولكنه استمر في هذه التجهيزات

وفي ١٩ منه زار المعتمدان المذكوران توفيق وأبديا مشورتهما باستقالة النظارة، وأن يبعد زعماء الضباط عن مصر، مع حفظ رتبهم وأملاكهم، وأن يريحوا مصر سنة على الأقل. وإذا تم ذلك ألقت نظارة تحت رياسة شريف باشا وبذلك تحل المسائل الأخرى بسهولة. وإذا فرض وأظهر السلطان عداءه لإرسال الأسطول، مما يشجع العرايين على المقاومة، فيطلب من تركيا إرسال جيش لاختضاعهم

وكنا نعلم في السراي أن مالت لم يجبذ إرسال الأسطول ولا التدخل الحربى، وأنه يفضل تدخل تركيا الحربى. وأبدى رأييه هذا لوزير خارجية إنجلترا. إلا أن فرنسا تمسكت بإبعاد تركيا عن التدخل فى المسألة المصرية. والتزمت إنجلترا أن توافقها على إرسال الأسطول

وكانت سياسة توفيق موافقة لرأى مالت فى تدخل تركيا لحسم الخلاف الواقع بينه وبين العرايين. وقد أظهر ارتياحه التام للتدابير التى أبداهها مالت فى حديثه السابق وفى فجر يوم ٢٠ منه وصل الأسطول المشترك، الفرنسى والإنجليزى، إلى ميناء الإسكندرية.

وفى هذا اليوم أعلم دومرتينو باشا الخديو، نقلا عن مالت، بأن التعليمات الخصوصية التى وردت له تقضى بعدم اختلاطه ولا الإشارة بأى خطة تتبع، بل يكون عمله محدوداً فى إظهار تثبيت سلطة الخديو وأن ينصح لسموه بأنتهاز فرصة وصول الأسطول فيطلب من النظارة استقالتها وتخليها نظارة أخرى برياسة شريف أو غيره ممن يعتمد عليه، وأنه إذا تمت رغبة الدولتين يصدر الخديو عفواً عاماً، ولا تمس أملاك ورتب عرابي وزملائه

فتنفذاً لهذه الخطة التى وافق عليها توفيق، كلف سلطان باشا بأن يتوجه إلى عرابي ومحمود سامى ويطلب منهما استقالة النظارة. فوعدا بالنظر فى هذا الطلب

وفي ٢١ مايو أرسل الباب العالي إلى الخديو يقول : « إن الدول جميعاً بما فيها فرنسا وإنجلترا كررت احترامها للسيادة العثمانية على مصر ، ولا تعتبر وجود الأسطول إلا كزيارة إعتيادية ، وما كنا نعلم . لا نحن ولا الدول الأخرى ، موعد مغادرة الأساطيل إلى الإسكندرية . وقد وعدت الدولتان مغادرتها للبناء المصرية قريباً ، وطلبنا أنه في حالة إرسال بلاغات لمصر ، يلزم أن يكون ذلك بواسطة الباب العالي . ولا نشك في ولائكم للدولة واحترامكم لنصوص الفرمانات . »

وفي ٢٢ مايو علمنا أن سلطان باشا تقابل مع مالت وأخبره بأنه قام بإبداء رغبة الخديو إلى محمود سامي باشا ولعرابي باستقالة النظارة وفي حالة الرفض يرى سلطان باشا طلب استدعاء مجلس النواب لسحب الثقة من النظارة فتسقط

وفي نفس هذا اليوم أبلغ مالت جرانفل ما احتواه التلغراف الرسمي الذي ورد من الباب العالي لتوفيق ، وما سمعه من رئيس مجلس النواب وتدخله لاسقاط النظارة ، وقد شجعه على تنفيذ ذلك حتى لا يكون بالدول حاجة للتدخل

وفي ٢٣ منه أخبر مالت أن رئيس النظار أجاب سلطان باشا بأن النظارة مستعدة للاستقالة إذا غادرت الأساطيل مياه الإسكندرية . وقال إن زميله الفرنسي قابل عرابي وطلب منه مغادرة القطر فرفض لعدم امكانه ترك وظيفته ولا وطنه ، والنظارة لا تعترف إلا بتدخل السلطان — دون فرنسا وإنجلترا — لأي مطلب كان

وقال سلطان باشا لمعتد فرنسا أيضاً إنه لا يمكن الاعتماد على النواب لشعورهم السيء نحو وجود الأساطيل

وعلمنا أن مالت أ برق لحكومته بأن الاستعدادات الحربية قائمة بنشاط وأن الشعور سيء نحو الأجانب

وفي ٢٥ منه قدمت مذكرة في شكل بلاغ نهائي من معتمد فرنسا وإنجلترا لمجلس النظار وصورة منها للخديو تلخص في طلب استقالة النظارة وإبعاد عرابي عن القطر المصري مؤقتاً ، ونفي عبد العال حلي وعلى فهمي في داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومراتبهم . وتضيف الدولتان إلى ذلك أنهما لا تقصدان من تدخلهما في شئون الحكومة المصرية إلا الرجوع بها إلى الحالة الأصلية ورد السلطة إلى الخديو . وأن هذا هو الضمان الوحيد لاستقامة الأحوال في مصر ،

علم العرابيون أن الخديو قبل مذكرة الدولتين فتوجه في ٢٦ مايو إلى السراي محمود سامي باشا رئيس النظار ومعه مصطفى فهمي باشا ناظر الخارجية . فلما قابلا سموه سألاه

عن رأيه في هذه المذكرة فأجابهما ، بقوله لها : فاعترضنا على هذا القول قائلين : إنه كان يجب الرجوع في هذا الأمر الهام للسلطان ، فرد عليهما بأنه كيف يلجأ لجلالته في مسألة داخلية مع أن البلاد تطلب استقلالها . وعند ذلك طلب رئيس النظار صدور ديكر يتو بجمع النواب لعرض الخلاف عليهم فأبى . فانسحبوا بدون إجابة لامتعاضهم عما سمعاه .

أرادت النظارة أن تثبت احتجاجها رسمياً على قبول توفيق للمذكرة ، فجمع محمود سامي باشا زملاءه عقب انصرافه من السراي . وبعد المناقشة الطويلة ، قرروا أن هذا القول يتنافى مع الرأي الذي أجمعوا عليه ، وهو أن تدخل الدول الأجنبية بهذا الشكل فيه مساس جوهرى بحقوق السلطان في مصر ، ولهذا فإنهم يقدمون استقالتهم وكان ذلك في يوم ٢٦ مايو

وقد أرسلت إنجلترا وفرنسا لمعتمديهما بالآستانة ولسفرائهما لدى الدول الأخرى ، بلاغا بأنهما تريان أن يعجل السلطان بإرسال أمر يكون معضداً للخديو ، وينفي عنه التهمة التي نسبها إليه النظار المستقيلون ، وأن يستدعى الباب العالي الثوار العسكريين الثلاثة ورئيس النظار السابق إلى الآستانة لسؤالهم عن وجهة نظرهم

حصلت رجة عنيفة في السراي في هذا اليوم وبدأت مخاوف توفيق على حياته تظهر من ملاحظه

وفي الحال استدعى الخديو شريف باشا ، وعرض عليه تشكيل نظارة جديدة . فاعتذر لوجود زعماء الضباط في القاهرة لأنهم يعرفون كل مساعيه ، فاجتمع بكبار حاشيته ، وبعد التفكير فيما يجب عمله ، أمر سمو محمود باشا خليل رئيس الأقسام العربية بتحضير أوامر لوكلاء النظارات ، ملخصها أنه بالنظر لاستقالة النظار فعليهم القيام بأعمالهم مؤقتاً وأيضاً بتحرير منشورات إلى جميع الجهات ، يدعو بها رجال الإدارة للمحافظة على الأمن وطمأنة الخواطر من ناحية قدوم الأسطولين لأنهما حضرا لغرض سلمي ، وأن ينهوا العمد والمشايخ إلى اليقظة وحث الأهالي على السكينة والانصراف إلى أعمالهم

وأراد الخديو كذلك أن يبذل جهده لملافاة الخطب من ناحية رجال العسكرية ، فدعا إليه في يوم ٢٧ مايو جميع الكبراء والعظماء من العسكريين والملكيين والعلماء والأكابر ، وقد شهدتهم يقدون إلى سراي الاسماعيلية ، وكنا نترقب نتيجة هذا الاجتماع الخطير بنافذ الصبر ، فما لبثنا أن علنا أن الخديو طلب من رجال العسكرية قبول مطالب الدولتين لأن الحكمة تقضى بذلك . فأجابه طلبه عصمت : « اتنا مطيعون جميعاً للجناب

السلطاني الشاهاني ، وللجناب الخديو ، ولكن هذه المذكرة يستحيل تنفيذها فهي تتعلق بمسائل ، من اختصاصات الباب العالي أن ينظر فيها ، ثم دارت عدة مناقشات بعد ذلك فأعلن الخديو أنه سيتولى قيادة الجيش بنفسه . وهنا قاطعه طلبه عصمت قائلاً : إن الجيش كله لا يقبل مذكرة الدولتين ولا استعفاء النظارة ، ثم خرج على أثر ذلك وتبعه بقية الضباط وانفض المجلس دون جدوى

وأراد سلطان باشا أن يتدارك الأمر ، فسعى لتخفيف لهجة المذكرة بطريقة ترضى الدولتين والنظارة . وانقضى يومان في هذا المسعى ولم يسفر عن نتيجة

وفي مساء ٢٧ وردت برقية على الديوان الخديو من ضباط آلاي رأس التين وفيها : أنهم لا يرضون البتة غير عرابي ناظرًا للجهادية وأنه إن مضت اثنتا عشرة ساعة ولم يرجع إلى منصبه يصبحون غير مسئولين عن الأمن

ثم علمنا أنه بعد انصراف المجتمعين بسرأي الاسماعيليه ، تقدم إلى سلطان باشا بعض العلماء والأعيان ، والتمسوا منه إيجاد حل لهذه المشكلة الخطرة لمنع ما عساه يقع من النهب والسلب إذا سادت الفوضى في البلاد . فطلب من يعقوب سامي وطلبه وغيرهم من الضباط العظام الذين كانوا حاضرين في الاجتماع المذكور أن يقابلوه في منزله ، فلما حضروا انتقد مسلكهم نحو الخديو الأمر الذي سيجر الخراب والدمار على البلاد ، ونصحهم أن يقدموا طاعتهم له . فأجابوه بأنهم لا يعملون شيئاً دون أمر عرابي . فرد عليهم بأن عرابي عزل من منصبه بسقوط النظارة . ولما امتنعوا أرسل في طلب عرابي . وفي المساء بينما كان النواب مجتمعين في منزل سلطان باشا للتشاور في المسألة ،

حضر عرابي ومعه عدد عظيم من الضباط يقودون خمسمائة جندي تقريباً حاصروا المنزل . ثم قام عرابي وألقى خطبة كلها مطاعن ومثالب على سمو الخديو وعلى الخديويين السابقين ، وهدد النواب والأعيان المجتمعين ، ووصل في وقاحته إلى أن أعلن بخلع الخديو ، وقال إن في أمكانه أن يأمر خليل بك كامل بأن يتوجه بقوة ويحاصر السراي ويرغم توفيق بالتنازل . عند ذاك صاح الضباط والجند بعزل الخديو . ثم صاح عرابي ليقم من كان معنا . وأخرج محمد عبيد سيفه من جرابه وأقسم بالطلاق أنه سيقطع رأس من يرفض القيام . ولكن تردد النواب ورفضوا مع رئيسهم القيام ، إلا القليل منهم ، كما رفضوا التوقيع على قرار بخلع الخديو . وكنا علمنا بأن النظار في جلسة استقالتهم وقعوا على هذا القرار ، وتعتبر هذه الليلة بحق ليلة انفجار الثورة العرابية والخطر الأعظم على حياة توفيق وعائلته .

وأخيراً طلب طلبه ويعقوب سامى من سلطان باشا الذهاب إلى الجنب الخديو مع وفد من المجتمعين لالتماس إعادة عرابى إلى وظيفته . فقبل وتشكل الوفد وقابل سموه . غير أنه رفض طلبهم لأن المسألة تحت تصرف الباب العالى وأنه هو الذى سيبت فيها . وصل الخطر إلى أقصاه ، وكنا نحن رجال الحاشية وضباط الحرس وعساكره نواصل الليل بالنهار استعداداً لكل هجوم على السراى .

وقد اختلى بى مرجان أغا رئيس الاغوات وقال لى : إن سيداتنا داخل « الحرملك » فى حالة سيئة جداً لا ينقطعن عن البكاء لم يذقن النوم منذ يومين وقد صدرت لنا الأوامر بأن لا نغفل عن حراسة باب الحريم ، والاغوات يتبادلون النوباتشية فضلاً عن وجود نقطة من الحرس أمام باب الحريم ، وأنا لا أعلم سبب كل ذلك ، فأرجو أن تطمئننى على ما يدور من الحوادث . فأجبت ببعض ما عندى من المعلومات ، فتأثر وسالت دموعه ودعا الله الخلاص من هذا الخطر الداهم .

قلنا إن العربان أرادوا حماية الخديو من غدر العرايين ، والآن نضيف على ذلك أن أحد ضباط الحرس ، وهو ابراهيم افدى أدهم الجركسى معتوق اسماعيل باشا صديق المفتش ، والذى ضمه توفيق عند توليته إلى الحرس ، مثل فى هذا الوقت الحرج لى سموه وقال : إنه يضجى بنفسه فى خلاص سيده من غدر أعدائه بقتل عرابى رئيسهم .

كذلك تقدم إليه « زيجده » اليونانى مورد البقالة للسراى ، قائلاً : إن لديه رجالاً يعرضون أنفسهم للقيام بمثل هذا العمل ! فرفض الخديو هذا العرض منهما بكبرياء وأنفة ، وأبى أن ينقذ نفسه باغتيال غيره . فكان إباؤه غاية فى كرم الخلق ونبل النفس



خشى العلماء وبطريق الأقباط والأعيان والتجار استمرار الاضطرابات ، فوجهوا لمنزل سلطان باشا وألحوا عليه فى تكرار السعى لى توفيق للوصول الى صدور الأمر لعرابى بإعادته لمركزه فلم

يقبل وتعلل بالمرض . ثم جاء عرابى وطلب منهم أن يقوموا هم بهذه المهمة فامتلأوا

ابراهيم افدى آدم

وقابلوا الخديو وناشدوه بكل عزيز أن يقبل رجاءهم لأن عرابي قد هددهم بالاعدام إذا لم يظفروا بالموافقة .

فلما رفض سموه صرحوا له بأنه إذا كان مستعداً لتضحية حياته فلا موجب لتضحية حياتهم خصوصاً وأن التعليمات صدرت لرجال الحرس بمنع الخديو من الخروج للنزهة اليومية المعتادة وبإطلاق الرصاص عليه إذا هو حاول الخروج بالقوة . فأذعن الخديو ، لا خوفاً على حياته فحسب ، بل ضناً باراقة الدماء . وعليه أصدر سموه الامر الآتي :-

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التي استعفت لكن مراعاة لحفظ الأمن والراحة استصوبنا بقاءكم في نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمراً هذا إليكم لتعلموه وتبادروا بإجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمن العمومي على الوجه المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا ،

فأخذوه ورجعوا الى سلطان باشا فحمد الله لأنه كان يتوقع التعدي على حياة توفيق . فقام معه حسن باشا الشريعي وسليمان باشا أباطه وسلوه لعرابي . وهكذا وصل عرابي الى أنه صار الحاكم الوحيد بأمره ولم يبق لتوفيق شأن يذكر . وقد فشل سموه ومالت في تنفيذ الخطة التي رسمها له هذا الأخير .

وفي ٢٨ ذهب معتمدو روسيا والنمسا وإيطاليا وألمانيا الى عرابي ليطلبوا اليه ضمان الأمن العام فطمأنهم وأكد لهم بأنه هو المسئول عن ذلك . أما توفيق فانه كان يرى أن الحل الوحيد هو الالتماس من السلطان إرسال وفد من قبله ليذعن الزعماء لارادة جلالته . وقد وافق مالت على هذا الاقتراح بما أن حياة سموه في خطر وأبرق به نظارة الخارجية الانجليزية .

وقد تلقى توفيق برقية من الصدر الأعظم بأن السلطان بناء على طلبه سيرسل لمصر مندوباً فوق العادة

ولما تأكد توفيق من نيات العرايين السيئة نحوه أظهر رغبته في السفر الى الاسكندرية ليبعد عن الخطر المحدق به ، نظراً لوجود الأسطولين في مياه النهر ، ولكنه لم يتمكن من ذلك للنخبارات الجارية بينه وبين معتمدى الدول بخصوص الحالة الحاضرة .

في ٣١ علمنا أن التوقعات مستمرة بالضغط على غرائض عزل الخديو رغم صدور الأمر بتعيين عرابي وعلنا أيضاً أن مالت أبرق لحكومته بأن النظارات التي يديرها

الوكلاء في ركود، ما عدا نظارة الحرية فإنها في نشاط، ويخشى من تصادم المسلمين مع المسيحيين، لأن الفكرة السائدة أن العراقيين يريدون طرد المسيحيين واغتصاب أملاكهم وعدم دفع الدين العام.

وفي الواقع أن هذه الاشاعة كانت منتشرة، سمعتها بنفسى وأكدها لى والدى، حتى قال: إنه يوجد كشف بأسماء الذين لم يوافقوا على الحركة العراقية ولم يساعدوها، فقد تقرر عند تمام النصر لهم أن يوزعوا أملاكهم على الزعماء والانتصار.

في أول يونيو دعا توفيق إليه معتمدى فرنسا وانجلترا وأبلغهما ما سمعه من أن العراقيين سيعزلونه ويولون حلیم باشا. وإذا لم يمثل لارادتهم فإن العاقبة هي موته ومن معه، حتى ولو كانوا القناصل. إلا أنه يحسن استمرار الحذر ويرى في هذه الحالة ضرورة الالتحاق على السلطان بسرعة إرسال المندوب الشاهاني، فأبدى المعتمدان النصيحة لسموه بإبلاغ ذلك لباقي زملائهم قناصل الدول بمصر.

ولما كانت الأجانب من جهتهم في قلق عظيم أرسل عرابي في ٢ يونيو منشورا لمعتمدى الدول يطمنهم على سلامة رعاياهم وعلى كافة السكان، على اختلاف دياناتهم وجنسياتهم.